### بعد قرار المحكمة الاتحادية بعدم دستورية نصاب تشريعه

# العراق يعيد اتفاقية خور عبدالله مع الكويت إلى مجلس النواب للتصويت

رئيس الجمهورية عبد اللطيف جمال رشيد

ورئيس مجلس النواب محمود المشهداني

**"الرئاسات الثلاث": الحفاظ على المسار الذي اختطته الحكومة بالنأي عن المخاطر والحفاظ على سلامة البلاد**

**الاتفاق على ضرورة قيام مجلس النواب بحسم الإجراء التشريعي المطلوب وإعادة تشريع الاتفاقية أصولياً**

**تأكيد التزام العراق بالاتفاقيات الدولية والمواثيق الأممية وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة**

**التعاطي بحرص وحذر مع الملفات الدولية وعدم استغلالها للجدل والمزايدات الإعلامية لحفظ سمعة العراق**

بغداد- "واع" : ناقشت الرئاسات الثلاث في العراق «الجمهورية والحكومة والنواب»، أمس الثلاثاء، عدداً من الملفات، أبرزها اتفاقية خور عبدالله الموقعة مع الكويت.

وذكر المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء، في بيان نشرته وكالة الأنباء العراقية الرسمية "واع"، أن «الرئاسات الثلاث، عقدت اجتماعاً في قصر بغداد، بحضور رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، ورئيس الجمهورية عبد اللطيف جمال رشيد، ورئيس مجلس النواب محمود المشهداني».

ولفت إلى أن «الاجتماع ناقش الأوضاع الإقليمية وتطوراتها، وضرورة الحفاظ على المسار الذي اختطته الحكومة بالنأي بالعراق عن المخاطر والحفاظ على سلامة البلاد، كذلك ناقش الاستعدادات للانتخابات النيابية».

وأضاف أن «الرؤساء تداولوا موضوع اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله، والتي جرى التصديق عليها من قبل مجلس النواب بموجب القانون "42" لسنة 2013، والذي قررت المحكمة الاتحادية العليا عدم دستورية نصاب تشريعه من الناحية الشكلية بموجب قرارها في الدعوة المرقمة "105/ وموحدتها 194/ اتحادية/ 2023"، وجرى الاتفاق على ضرورة قيام مجلس النواب بحسم الإجراء التشريعي المطلوب، وحسب قرار المحكمة الاتحادية الذي أوجب إعادة تشريع قانون التصديق على الاتفاقية أصولياً».

وتابع: «تم الاتفاق أيضاً على قيام كل من رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء بسحب طلب العدول المقدم من كل منهما إلى المحكمة الاتحادية، وذلك لانتفاء الحاجة بعد المضي بالمسار التشريعي، وتأكيد التزام العراق بالاتفاقيات الدولية والمواثيق الأممية وقرارات مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة»، مشددين على «ضرورة التعاطي بحرص وحذر مع الملفات الدولية، وعدم استغلالها للجدل والمزايدات السياسية والإعلامية، لأن ذلك يعرض حقوق العراق وسمعته الخارجية ومصالحه للضرر.

وفي عام 2023، حكمت المحكمة الاتحادية العليا في العراق ببطلان تصديق البرلمان على الاتفاقية التي تنظم الملاحة بين العراق والكويت في خور عبد الله.

هذا الحكم أثار توترا، حيث طالبت الكويت باتخاذ إجراءات لمعالجة هذا الحكم.

وفي 30 أبريل 2025، أجلت المحكمة الاتحادية العليا البت في دعوى رئاستي الوزراء والجمهورية بخصوص العدول عن قرارها السابق وإعادة الاعتبار للاتفاقية المبرمة بين البلدين في 2012، والتي صادق برلمانا البلدين عليها في 2013.

وكانت الكويت قد طالبت مجددا منفردة ومع دول مجلس التعاون ومع دور عربية وصديقة،طالبت العراق باتخاذ إجراءات لمعالجة حكم المحكمة.

وفي 16 أبريل 2025 اعتبر وزير الخارجية عبد الله اليحيا أن طعن العراق أمام المحكمة الاتحادية العليا في بغداد على قرارها السابق الذي أبطل تصديق الاتفاقية المتعلقة بتنظيم الملاحة في خور عبد الله بين الكويت والعراق، "شأن داخلي".

وقال اليحيا لـ" رويترز": "هذا شأن داخل العراق وليس يعنينا في هذا الأمر"، مشيرا إلى أن "المحكمة الاتحادية "العراقية" اتخذت القرار، وهم عندهم موقف، ونحن بانتظار ما سيصدر منهم".

رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني

المحكمة الاتحادية العليا

ملف خور عبدالله .. هل يحسم البرلمان العراقي الملف أم يعيده إلى نقطة الصفر؟

### أكد لـ الصباح أن الاجتماعات الدورية للجنة تهدف لحسم هذا الملف

# الصافي :«الفنية الكويتية - العراقية» تجتمع لاستكمال ترسيم الحدود البحرية الأسبوع المقبل

كتب : شوقي محمود

أكد سفير العراق في البلاد المنهل الصافي، عقد الاجتماع العاشر للجنة الفنية القانونية الكويتية العراقية المشتركة المعنية باستكمال ترسيم الحدود البحرية بين البلدين الشقيقين لما بعد العلامة 162، في الكويت نهاية الأسبوع المقبل ولمدة يومين.

وأوضح السفير الصافي لـ" الصباح "، ان هذا الاجتماع الدوري للجنة ياتي في اطار الاجتماعات التي تعقد بالتناوب بين البلدين الشقيقين، وصولاً إلى الانتهاء من ترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة 162.

يذكر ان هذا الاجتماع كان من المقرر عقده الشهر الماضي، الا أنه تم الاتفاق بين البلدين على تاجيله نظرا للاحداث في المنطقة في ذلك الوقت.

يشار الى وزير الخارجية عبدالله اليحيا قد أكد في تصريح سابق لـ"الصباح" ان هذه اللجنة هي المعنية فقط بمحادثات استكمال ترسيم الحدود البحرية بين البلدين لما بعد العلامة 162.

سفير العراق المنهل الصافي

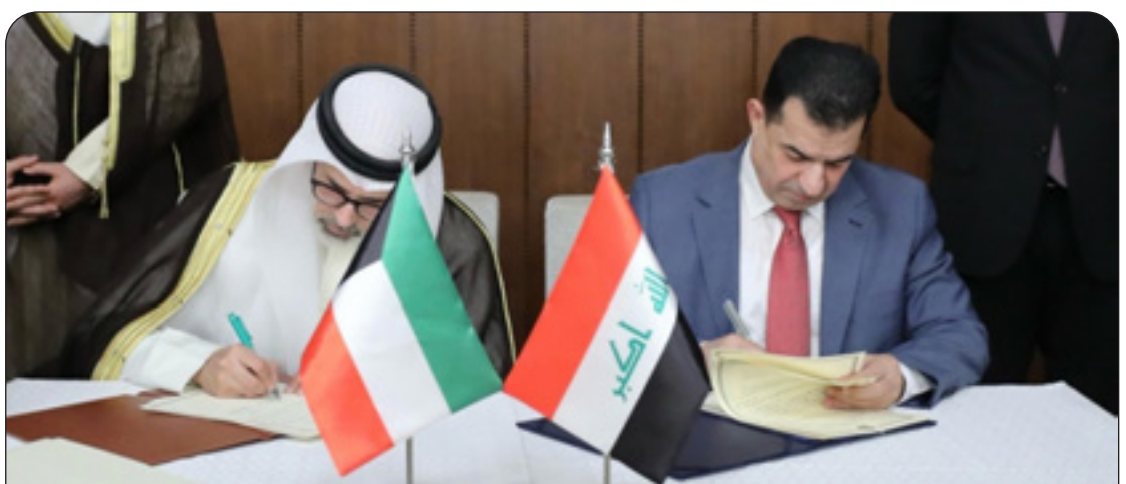
جانب من الاجتماع التاسع للجنة الفنية والقانونية الكويتية - العراقية المشتركة في بغداد

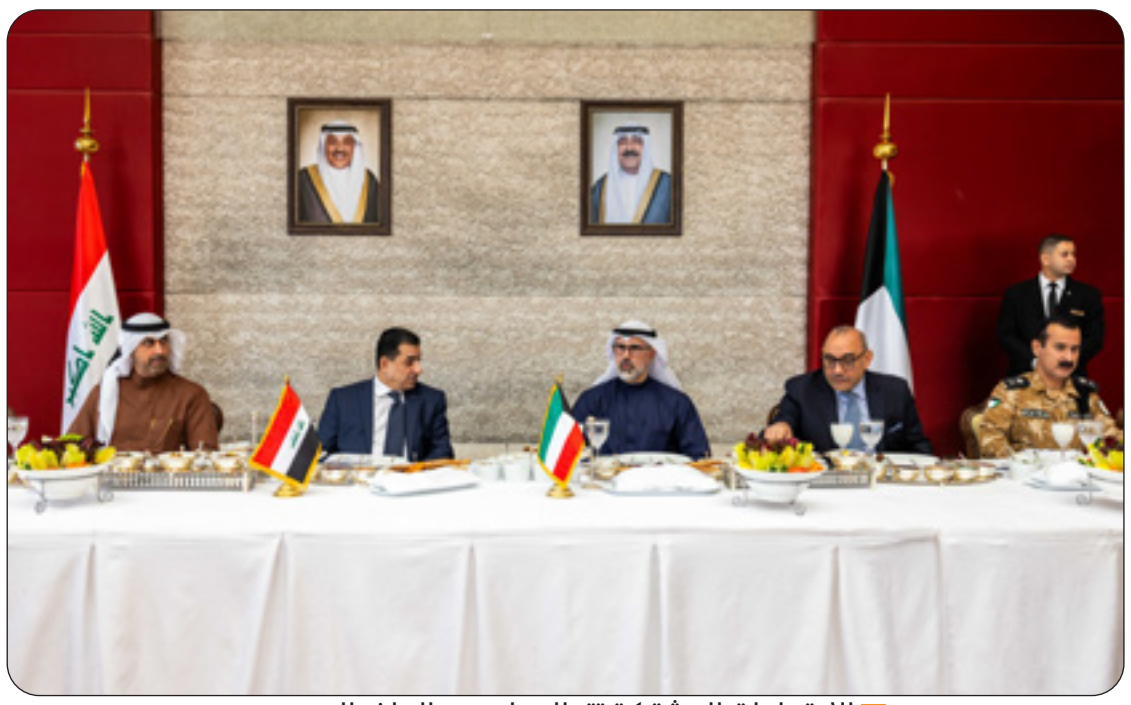
الاجتماعات المشتركة تتوالى لحسم الملف الحدودي

اللجنة المشتركة تهدف إلى حلحلة القضايا العالقة والالتقاء على رأي جامع